الأمم المتحدة

A/72/98

الجمعية العامة

Distr.: General
20 June 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ١٠١ (د) من القائمة الأولية*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلع بها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المركز الإقليمي تعزيز الحوار وبناء الثقة في المنطقة وخارجها من خلال تنظيم الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر المشترك بين الأمم المتحدة وجمهورية كوريا بشأن قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في جزيرة جيجو، جمهورية كوريا، والدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بقضايا نزع السلاح، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في ناكازاكي، اليابان. وقد شكل المؤتمران محفلين هامين للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه النظم الدولية لعدم الانتشار فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وركز المشاركون على الصلة القائمة بين أمن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وأمن الفضاء الإلكتروني، وناقشوا تدابير محددة لجعل الدورة الحالية لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أكثر كفاءة.

ودعا المركز إلى انضمام جميع الدول إلى الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وعمل على توفير برامج لبناء القدرات للدول الأعضاء بناء على طلبها. وفي هذا الصدد، نظم المركز حلقات عمل دون إقليمية ووطنية لفائدة دول جنوب شرق آسيا والدول الجزرية في المحيط الهادئ من أجل تعزيز قدرتها على مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة التقليدية الأخرى،

* A/72/50.

060717 280617 17-10205 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتمكين الدول من تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ومعاهدة تجارة الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع المركز بمشروع مع حكومة الفلبين يهدف إلى تقديم المساعدة التقنية والقانونية من أجل تعزيز مراقبة الأسلحة الصغيرة. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٦، وبالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دأب المركز على المشاركة في مشروع مشترك لتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في دول آسيا الوسطى ومنغوليا.

وعملا بقرار الجمعية العامة ٦٥/٧٠، نُقل المركز من بانكوك إلى كاتماندو، واستأنف عملياته من نيبال في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٧.

ويعتمد المركز الإقليمي اعتمادا كليا على التبرعات المالية في تنفيذ أنشطته البرنامجية. ويود الأمين العام أن يعرب عن امتنانه للدول الأعضاء، ولا سيما نيبال، البلد المضيف، والشركاء الآخرين الذين قدموا الدعم لعمليات المركز وبرامجه بمساعداتهم المالية والعينية. ويود أيضا أن يعرب عن الشكر لتايلند على دعمها للتشغيل المؤقت للمركز من بانكوك. ويدعو الأمين العام البلدان في المنطقة وخارجها إلى تقديم تبرعات إلى المركز لكفالة استدامة أنشطته وعملياته، ولتمكينه من النهوض بالولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة.

أولا – مقدمة

١ – عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٩/٤٢ دال، كُلِّف مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ بتقديم الدعم الفني، عند الطلب، للمبادرات وسائر الأنشطة المتفق عليها فيما بين الدول الأعضاء في آسيا والمحيط الهادئ، من أجل تنفيذ تدابير إحلال السلام ونزع السلاح عن طريق الاستخدام السليم للموارد المتاحة. ويقوم المركز الإقليمي بتيسير وتنسيق عملية تنفيذ الأنشطة الإقليمية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ.

٢ – وقد أعربت الجمعية العامة في قرارها ٧٨/٧١ عن ارتياحها لما قام به المركز الإقليمي من أنشطة في العام الماضي، وأعادت تأكيد دعمها القوي لدور المركز في النهوض بأنشطة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي بهدف تعزيز السلام والاستقرار والأمن فيما بين الدول الأعضاء في آسيا والمحيط الهادئ. وأعربت أيضا عن امتنانها لحكومة نيبال، البلد المضيف، لتعاونها ودعمها المالي. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

٣ – ويقدَّم هذا التقرير استجابة للطلب المذكور أعلاه، ويغطي أنشطة المركز الإقليمي خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويرد في مرفق هذا التقرير بيان مالي عن حالة الصندوق الاستئماني للمركز الإقليمي للسنة الأولى من فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

ثانيا – أنشطة المركز الإقليمي

٤ – ركز المركز الإقليمي أنشطته البرنامجية، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، على المجالات التالية: تعزيز تنفيذ الصكوك العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، بطرق منها تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية والقانونية إلى الدول الأعضاء في المنطقة، بناء على طلبها؛ وتعزيز الحوار وبناء الثقة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الإقليمي؛ واتخاذ مبادرات للتوعية والدعوة.

ألف – تعزيز تنفيذ الصكوك العالمية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار

٥ – نظم المركز الإقليمي حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات في منطقة المحيط الهادئ في آبيا، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بغية تعزيز الحوار بهدف تحسين القدرات الإقليمية والوطنية في مجال استيفاء شروط معاهدة تجارة الأسلحة. وقد استضافت حكومة ساموا هذه المناسبة، التي ضمت ممثلين من ١٠ من الدول الجزرية في المحيط الهادئ وخبراء دوليين في مجال تحديد الأسلحة من الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية بهدف مناقشة المسائل المتصلة بتنفيذ المعاهدة. وتبادل المشاركون الخبرات في إطار التحضير للتصديق على المعاهدة وتنفيذها، وحددوا الحاجة إلى المساعدة والفرص السانحة في مجال التعاون. واستكمالا لحلقة العمل، نُظمت دورة استثنائية بشأن اتفاقية الذخائر العنقودية، وكذلك تدريب عملي على تجميع التقارير الوطنية المتعلقة ببرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وتقرير الأمم المتحدة بشأن النفقات العسكرية. وتولى تمويل حلقة العمل كل من حكومتي أستراليا ونيوزيلندا.

٦ - وبالتعاون مع حكومة كمبوديا، نظم المركز الإقليمي حلقة عمل لبناء القدرات الوطنية مدتها يومان تتعلق بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذلك في بنوم بنه، في يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وضمت هذه المناسبة أكثر من ٢٠ مسؤولا حكوميا وخبيرا من الوزارات والوكالات ذات الصلة، فضلا عن خبراء دوليين وخبراء من الأمم المتحدة، لمناقشة الاتفاقات الدولية الرئيسية، ولا سيما برنامج العمل ومعاهدة تجارة الأسلحة. وركزت حلقة العمل على اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز مراقبة هذه الأسلحة على الصعيد الوطني، ولا سيما الجوانب التقنية، وعلى وضع آلية تنسيق وطنية وخطة عمل وطنية فيما يتعلق بهذه المراقبة. وتلقت حلقة العمل التمويل من حكومة ألمانيا.

٧ - وبناء على طلب من حكومة الفلبين، قدم المركز الإقليمي المساعدة التقنية والقانونية لتيسير تنفيذ برنامج العمل، وللمساعدة على بناء القدرات من أجل التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة، من خلال مشروع مدته ثلاثة أشهر تمتد على الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٧. وفي إطار هذا المشروع، أجرى خبراء تقنيون وقانونيون دوليون، إلى جانب ممثلين عن المركز، زيارة أولية إلى مانيلا، حيث قاموا بتقييم وتحديد الاحتياجات من المساعدة بالتشاور مع المسؤولين الحكوميين ومن خلال إجراء زيارات موقعية. وأعد الخبراء في وقت لاحق تقارير استعراضية مشفوعة بتوصيات عملية بشأن تعزيز القوانين والأنظمة والقواعد والأوامر الإدارية ذات الصلة، فضلا عن إجراءات وممارسات التشغيل التقنية من أجل المراقبة الفعالة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وفقا للمعايير الدولية. وعُرضت هذه التوصيات على المسؤولين الحكوميين ونوقشت معهم أثناء زيارة عاجلة أخيرة أجريت في آذار/مارس ٢٠١٧. وقام بتمويل المشروع مرفق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة.

٨ - وبغية بناء قدرة دول جنوب شرق آسيا على تنفيذ برنامج العمل، نظم المركز الإقليمي دورة تدريبية استضافتها حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في فيينتيان، في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقام المشاركون من ثماني دول في المنطقة ومن رابطة رؤساء الشرطة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بعرض ومناقشة المسائل العملية المتعلقة بتنفيذ البرنامج على الصعيد الوطني وباستخدام المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة. وأولى ممثلو المركز ومكتب شؤون نزع السلاح، في عروضهم، اهتماما خاصا لأوجه التآزر بين تنفيذ برنامج العمل والإبلاغ عنه في إطار البرنامج، من جهة، ورصد التقدم المحرز صوب الغايتين ١٦-١ و ١٦-٤ من بين أهداف التنمية المستدامة، من جهة أخرى. وقد شكل تدريبان عمليان على تصميم خطة عمل وطنية وإعداد التقارير الوطنية على شبكة الإنترنت بشأن تنفيذ برنامج العمل الجزء الأساسي من هذه المناسبة، وكان الغرض منهما بناء قدرات الممثلين الوطنيين في مجال استخدام أداة تقييم المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة وإعداد التقرير. وقام بتمويل المشروع مرفق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة.

٩ - وقام المركز الإقليمي بتنظيم حلقة حوار في كاتماندو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بهدف تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الصعيد الإقليمي. وضمت هذه المناسبة، التي استضافتها حكومة نيبال، ممثلين عن ١٥ دولة من الدول الأعضاء، وعن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومكتب شؤون نزع السلاح. وركز الاجتماع على الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في عام ٢٠١٦ (انظر S/2016/1038)، وعلى أوجه تآزره مع سائر نظم نزع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية)، ودور التعاون الإقليمي في تنفيذه.

وصادفت هذه المناسبة أيضا استئناف عملية كاتماندو، وهي عبارة عن حوار لتعزيز نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار في آسيا والمحيط الهادئ وبناء الثقة وتعزيز فهم تلك المسائل.

١٠ - وبالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفريق الخبراء المعيَّن لمساعدة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بدأ المركز الإقليمي مشروعا مشتركا في تموز/يوليه ٢٠١٦ دعما لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الصعيد الإقليمي. ويهدف المشروع إلى تعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في وسط آسيا ومنغوليا من خلال تيسير الحوارات القطرية، ووضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية، وتحسين التقارير التي تقدمها الدول إلى اللجنة، وتبادل الممارسات الوطنية الفعالة، وتوسيع نطاق التعاون بين الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية. ويشمل المشروع عدة أنشطة تهدف إلى تحسين تنفيذ القرار على الصعيد الوطني، وذلك على النحو التالي: (أ) تنظيم حلقات حوار وطنية مشتركة بين الوكالات لتقييم حالة التنفيذ والمساعدة على وضع خطط العمل الوطنية؛ (ب) وعقد اجتماعات استعراض من قبل الخبراء من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل الوطنية؛ (ج) وعقد اجتماعات استعراض من قبل الأقران من أجل تبادل الخبرات والممارسات الفعالة فيما بين الدول بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

١١ - وفي إطار المشروع المشترك، نظم المركز الإقليمي ثلاثة حوارات قطرية في شكل اجتماعات مائدة مستديرة وطنية لتعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وعُقدت هذه المناسبات في قيرغيزستان وأوزبكستان ومنغوليا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وأيار/مايو ٢٠١٧، على التوالي. وضمت هذه المناسبات مسؤولين من الوكالات الحكومية ذات الصلة التابعة للحكومات المعنية بغرض استعراض التقدم المحرز ورسم خريطة طريق لمواصلة تحديث خطط العمل الوطنية ووضعها. ومن بين التدابير الجديدة المقترحة خلال هذه الاجتماعات تعزيز التشريعات الوطنية، واعتماد قوائم المراقبة الوطنية، وتعزيز وإنفاذ آليات المراقبة المحلية، وتوفير التدريب والأنشطة التعليمية المتصلة بكفالة سلامة وأمان المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

١٢ - ومتابعة لاجتماعات المائدة المستديرة الوطنية في إطار المشروع المشترك، نظم المركز الإقليمي مناسبتين للاستعراض من قبل الخبراء، في كل من قيرغيزستان وأوزبكستان، لتقييم مدى التقدم المحرز في وضع وتنفيذ خطط عملهما الوطنية، وقد عُقدت المناسبتان في فيينا في شهري آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٧، على التوالي. وفي هاتين المناسبتين، قدمت الدولتان تقارير عن حالة خطط العمل الوطنية والتوصيات المقدمة لهما من الخبراء الدوليين، مع إيلاء اهتمام خاص للتحديات المطروحة والدروس المستفادة من تنفيذ تلك الخطط. وقد أسفرت اجتماعات المائدة المستديرة الوطنية واجتماعات الاستعراض من قبل الخبراء عن تقديم كل من قيرغيزستان وأوزبكستان مشاريع لتحديث خطط عملهما الوطنية، ومشروع إطار ومخططٍ عام منظم لخطة العمل الوطنية المنغولية.

١٣ - وفي إطار المشروع المشترك كذلك، أجري استعراض من قبل الأقران لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في مينسك في آب/أغسطس ٢٠١٦. وقد كان ذلك أول استعراض من قبل الأقران في شكل ثلاثي. وقام مسؤولون يمثلون بيلاروس وقيرغيزستان وطاجيكستان، إلى جانب ممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفريق الخبراء المعين لمساعدة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والمركز الإقليمي، بتبادل الخبرات وبإعداد توصيات عملية وإعداد وثائق تتضمن العناصر التشريعية والعملية والتقنية المتصلة بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بغية دعم خطط العمل الوطنية

لقيرغيزستان وطاجيكستان. وناقش الخبراء المشاركون مسألة تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك قوانين مراقبة الصادرات ومراقبة الحدود مع التركيز بوجه خاص على الأمن البيولوجي والكيميائي، وتبادلوا معلومات عن النُهُج الوطنية المتبعة إزاء تلك المسألة. وتضمَّن الاجتماع زيارتين موقعيتين تتصلان بالكشف عن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. واتفق المشاركون على مجموعة من التوصيات لتحسين خطط العمل الوطنية لهاتين الدولتين من دول آسيا الوسطى.

باء – تعزيز الحوار والثقة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن

١٤ – نظم المركز الإقليمي مؤتمرين دوليين سنويين بشأن قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن، وذلك بالتعاون مع حكومتي اليابان وجمهورية كوريا. ووفر المؤتمران محفلين هامين لإشراك الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في مناقشات غير رسمية وصريحة بشأن التحديات الرئيسية في مجالات نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، مما يسهم في إحلال الأمن وبناء الثقة وفي الجهود الرامية إلى إيجاد حلول للمشاكل المعقدة المطروحة في هذه المسائل على الصعيد العالمي وعلى صعيد منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١٥ – وبالتعاون مع وزارة الخارجية في جمهورية كوريا، نظَّم المركز المؤتمر الخامس عشر المشترك بين الأمم المتحدة وجمهورية كوريا والمعني بقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار الذي عُقد في جزيرة جيجو يومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وشارك في المؤتمر نحو ٤٠ ممثلا عن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومعاهد السياسة العامة والأوساط الأكاديمية. وتناول جدول الأعمال التحديات النووية في شبه الجزيرة الكورية، ولا سيما تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، ومدى تأثير وفعالية نظام الجزاءات، وسبل المضي قدما. وركز المؤتمر أيضا على الصلة القائمة بين أمن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وأمن الفضاء الإلكتروني، لا سيما فيما يتعلق بشكل ومدى الأخطار المتصلة بالفضاء الإلكتروني التي تهدد المرافق ذات الصلة، وسبل التصدي لهذه التهديدات. وبالإضافة إلى ذلك، ناقش المشاركون طبيعة التحسينات الإضافية التي يمكن إدخالها على نظم مراقبة الصادرات الرئيسية من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والقذائف، كما ناقشوا التحديات والأفكار المطروحة في هذا الباب.

١٦ – وبالتعاون مع وزارة خارجية اليابان وبدعم من مقاطعة ومدينة ناكازاكي، نظم المركز الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بقضايا نزع السلاح، التي عُقدت بشأن موضوع ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية“، وذلك في ناكازاكي يومي ١٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وشارك في المؤتمر ما يزيد على ٦٠ ممثلا، وناقشوا تدابير محددة من شأنها أن تزيد من فعالية الدورة الحالية لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وشمل ذلك قضايا أمنية إقليمية من قبيل تشجيع الحوار المباشر بين الدول المعنية بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والتعامل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل وضع سقف لبرنامجها للأسلحة النووية والحد من التوترات في شبه الجزيرة الكورية. ودعا المشاركون إلى زيادة الحد من الأسلحة النووية وإنهاء حالة الاستنفار بإخراج الأسلحة من حالة التأهب للإطلاق الفوري، ونادوا بمنع زيادة تحديث الترسانات النووية، وحظر التجارب النووية، وتعزيز دور المجتمع المدني في تعزيز نزع السلاح النووي. ونظم المركز عدة مناسبات جانبية على هامش المؤتمر أو شارك فيها، بما في ذلك منتدى برنامج

الإعلاميين الشباب من أجل عالم خال من الأسلحة النووية، ومعرض ”ملصقات الأمم المتحدة من أجل السلام“.

جيم - الشراكات والتوعية والدعوة

١٧ - واصل المركز الإقليمي جهوده الرامية إلى تعزيز الشراكات مع الجهات الإقليمية الرئيسية صاحبة المصلحة، بما فيها الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والمجتمع المدني، وذلك من خلال أنشطته المنسقة في مجال الاتصالات والتوعية، ومن خلال اتخاذ مبادرات مشتركة والاضطلاع بمشاريع تعاونية. وفي هذا السياق، قام المركز، في جملة أمور، بتعزيز شراكاته مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، وذلك من خلال تبادل المعلومات، وتوجيه دعوات لحضور المناسبات التي تنظمها كل جهة من هذه الجهات، والعمل في مشاريع مشتركة.

١٨ - وشارك المركز الإقليمي في مداولات الفريق العامل التابع للجنة التنفيذية للجنة المعنية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، كما ساهم بتقديم عرض أثناء تلك المداولات باسم مكتب شؤون نزع السلاح. ونظمت هذه المناسبة في تموز/يوليه ٢٠١٦، في فيينتيان، وركزت على إدخال تعديلات على بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، وعلى تيسير توقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على هذا البروتوكول.

١٩ - وشارك المركز الإقليمي أيضا في الدورة الأولى لمنتدى فيينا للتعليم العالي للنساء من أجل السلام، الذي نظمه مكتب فيينا التابع لمكتب شؤون نزع السلاح في تموز/يوليه ٢٠١٦. وفي إطار مبادرة إقامة الشراكة للتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار الأوسع نطاقا، ضم المنتدى مهنيين من المنظمات الدولية المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر.

٢٠ - وعلاوة على ذلك، أسهم المركز في اجتماع استشاري إقليمي بشأن منع تحويل مسار الأسلحة، نظمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وذلك في بانكوك في آذار/مارس ٢٠١٧. وقد ركزت هذه المناسبة على مناقشة التفاهمات والخيارات الإقليمية الرامية إلى تحسين التعاون وتعزيز نظم مراقبة الاستخدام النهائي والمستخدمين النهائيين.

٢١ - وبالإضافة إلى ذلك، شارك المركز في اجتماع فريق خبراء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن التعليم من أجل العدالة، الذي عقد في فيينا في آذار/مارس ٢٠١٧، وذلك بهدف إعداد توصيات فيما يخص الدورات الدراسية الجامعية المتعلقة بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والعنف المسلح وإقامة مناطق خالية من الأسلحة والحفاظ عليها.

٢٢ - وأخيرا، أسهم المركز الإقليمي، في شراكة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفريق الخبراء المعيَّن لمساعدة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، في تنظيم دورة تدريبية لصالح جهات الاتصال الوطنية من دول آسيا الوسطى المشارِكة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، عُقدت في كالينينغراد، بالاتحاد الروسي، في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٦.

دال – استئناف النشاط انطلاقا من نيبال

٢٣ – نتيجة للزلازل القوية التي وقعت في نيبال في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٥، انتقل المركز مؤقتا إلى بانكوك ليتسنى له مواصلة تقديم خدماته وإنجاز برامجه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعملا بقرار الجمعية العامة ٦٥/٧٠، شارك المركز الإقليمي بكثافة في التحضير للانتقال إلى كاتماندو واستئناف عملياته من ذلك الموقع. وقد أجريت الأنشطة بالتعاون الوثيق مع حكومة نيبال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيبال، وكان من بين هذه الأنشطة تعيين مبنى آمن يقاوم الهزات الأرضية لاستضافة مكتب المركز، واستكمال تجديده وتركيب معدات المكاتب فيه. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نظم المركز الإقليمي مناسبة افتتاحية في كاتماندو، بمشاركة وزير خارجية نيبال والممثل السامي لشؤون نزع السلاح. وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، انتقل المركز إلى كاتماندو واستأنف نشاطه من نيبال. ويود الأمين العام أن يشكر حكومة تايلند على استضافتها المؤقتة للمركز الإقليمي في بانكوك، وحكومة نيبال على ما بذلته من تعاون ودعم، بما يشمل الدعم المالي، لنقل المركز إلى كاتماندو.

هاء – الأنشطة المستقبلية

٢٤ – سيواصل المركز الإقليمي مساعدة الدول الأعضاء في المنطقة بناء على طلبها، مع التركيز على المساعدة العملية وبناء القدرات بغية الإسهام في الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك تعزيز الحوار وبناء الثقة والتثقيف في مجال السلام ونزع السلاح في المنطقة. وسيظل المركز يضطلع بمهمة المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مساعدة الدول الأعضاء في المنطقة في جهودها الرامية إلى الحد من تدفق الأسلحة غير المشروعة والحد من العنف المسلح وكفالة اشتراك المرأة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

ثالثا – الحالة المالية وملاك الموظفين والإدارة

ألف – الحالة المالية

٢٥ – أُنشئ المركز الإقليمي عملا بقرار الجمعية العامة ٣٩/٤٢ دال على أساس الموارد والتبرعات الموجودة. وفي عام ٢٠١٦، تلقى الصندوق الاستئماني للمركز تبرعات بلغ مجموعها ٠٠٥ ٤٨٤ دولارات. وترد في مرفق هذا التقرير معلومات عن حالة الصندوق الاستئماني للمركز في عام ٢٠١٦.

٢٦ – ويعرب الأمين العام عن امتنانه للحكومات التي قدمت مساهمات مالية وعينية إلى المركز، وهي: أستراليا، وتايلند، وجمهورية كوريا، والصين، وكازاخستان، ونيوزيلندا. ويعرب الأمين العام عن تقديره لحكومة نيبال لما قدمته منذ فترة طويلة من دعم مالي وسياسي بصفتها البلد المضيف للمركز الإقليمي.

٢٧ – ويواصل الأمين العام التشجيع على تقديم المساهمات المالية والعينية للمركز من دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بوصف ذلك مؤشرا واضحا على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لخبرة المركز ومساعدته التقنية.

٢٨ - ويود الأمين العام أن يشكر جميع الدول الأعضاء والشركاء على المساهمات المالية السخية وعلى أوجه الدعم التي قدموها للمركز الإقليمي، وأن يشجعهم على مواصلة دعمهم لضمان أن يظل المركز قادرا على تقديم مساعدة تقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء في المنطقة، بناء على طلبها، تنفيذا لولايته.

باء - ملاك الموظفين

٢٩ - تمول الميزانية العادية للأمم المتحدة وظيفة واحدة لكبير موظفي الشؤون السياسية/مدير المركز (ف-٥)، ووظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-٣)، ووظيفة واحدة لموظف من فئة الخدمات العامة (خ ع-٧، الرتبة المحلية).

٣٠ - وقد موَّلت نيبال، البلد المضيف، من خلال تبرعها السنوي، وظيفتين إضافيتين لموظفين محليين. ويتوجه الأمين العام بالشكر إلى حكومة سويسرا لتمويلها خبيرا معاونا واحدا، وإلى حكومة اليابان لتمويلها أحد متطوعي الأمم المتحدة.

رابعا - الاستنتاج

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك المركز الإقليمي في عدد من مبادرات نزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، وقدم لها المساعدة. وبالتعاون مع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية، واصل المركز الوفاء بولايته في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها. ولا يزال المؤتمران السنويان اللذان يُعقدان في اليابان وجمهورية كوريا يوفران محفلين هامين لتعزيز الحوار وبناء الثقة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الإقليمي.

٣٢ - وشارك المركز أيضا في أنشطة التوعية والدعوة. ولا تزال جهوده الرامية إلى تعزيز قدرة دول المنطقة على تحديد الأسلحة التقليدية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جهات من غير الدول تكتسي أهمية بالغة. ويعتزم المركز توسيع نطاق أنشطته لتشمل التثقيف في مجال السلام ونزع السلاح، فضلا عن الأنشطة المتعلقة بإدماج المرأة على نحو كامل وفعال في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمواصلة تعزيز السلام والأمن ونزع السلاح في المنطقة وفي العالم.

المرفق

حالة الصندوق الاستئماني لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٦

(بدولارات الولايات المتحدة)

الفائض المتراكم، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦	**٩٤٥ ٩٩٥**
الإيرادات	
التبرعات	٤٨٤ ٠٠٥[أ]
إيرادات الاستثمار	٧ ٦٠٦
مجموع الإيرادات وتسوية السنة السابقة	**٤٩١ ٦١١**
المصروفات	
مصروفات التشغيل	٤٣٧ ١٥١
المبالغ المردودة للجهات المانحة	(٣٨ ٠٧٠)[ب]
مجموع المصروفات	**٤٣٧ ١٥١**
الفائض/(العجز)	١٦ ٣٩٠
الفائض/(العجز) المتراكم	**٩٦٢ ٣٨٥**

(أ) تتألف من تبرعات الجهات المانحة، مخصوما منها المبالغ المستردة، وذلك على النحو التالي: أستراليا، ٩٧٥ ١٠٢ دولارا؛ والصين، ٠٠٠ ١٥٠ دولار؛ وكازاخستان، ٠٠٠ ١٠ دولار؛ ونيبال، ٦٨٥ ١١١ دولارا؛ ونيوزيلندا، ٦٤٥ ٦٤ دولارا؛ وجمهورية كوريا، ٧٠٠ ٤١ دولار؛ وتايلند، ٠٠٠ ٣ دولار؛.

(ب) تتألف من المبالغ المردودة إلى ألمانيا، ٤٦٦ ٢٣ دولارا؛ وسويسرا، ٤٣٦ ١٢ دولارا؛ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ١٦٨ ٢ دولارا.